

الاستثمار في العناصر غير الملموسة كمصدر لتنويع الاقتصاد الجزائري

د. شرشافة إلیاس، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، charchafa.ilyas@gmail.com

د. كيموش بلال، جامعة سكيكدة (الجزائر)، kimouch.bilel@hotmail.com

تاريخ النشر: 2019-06-30

تاريخ القبول: 2019-04-10

تاريخ الإرسال: 2019-01-04

ملخص

عرف النشاط الاقتصادي تحولات جذرية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بسبب تزايد المنافسة والتطور التكنولوجي وتزايد أهمية الخدمات والاستشارة، مما أدى إلى تراجع الدور الاقتصادي للموارد الطبيعية والملموسة، وبروز العناصر غير الملموسة كعامل للتفوق والتميز التنافسي، وكمصدر لتوليد القيمة والنمو والاستمرار في المستقبل. ومن هذا المنطلق حاولنا في هذا المقال لفت الانتباه للعناصر غير الملموسة كمصدر لتنويع الاقتصاد الجزائري والتخفيف من تبعيته لقطاع المحروقات، وذلك من خلال الوقوف على واقعها في الاقتصاد الجزائري، والجهود المبذولة لتفعيل دورها ضمن سلسلة توليد القيمة، من أجل زيادة تنافسية المؤسسات بهدف تنويع الاقتصاد. وتشير النتائج إلى ضعف مساهمة العناصر غير الملموسة في الاقتصاد الجزائري، وأن جهود السلطات والمؤسسات في هذا المجال تبقى ضعيفة وغير كافية، لذا فإن الاهتمام بالعناصر غير الملموسة يعتبر إحدى الإستراتيجيات المتاحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري في حالة توفر الدعم الكافي.

الكلمات الدالة: العناصر غير الملموسة، الاقتصاد الجزائري، المؤسسات الجزائرية، التبعية لقطاع المحروقات، تنويع الاقتصاد.

Résumé

L'activité économique a connu des changements profonds durant le dernier quart du 20^e siècle, en raison de la concurrence croissante, du développement technologique et de l'expansion des services. Ce qui limiter le rôle économique des ressources naturelles et matérielles, et accroître le rôle des éléments immatériels comme facteur de succès et source de création de valeur, de croissance et de continuité. De ce fait, on a essayé d'examiner les éléments immatériels comme source de diversification pour l'économie algérienne, afin de réduire le rôle déterminant des hydrocarbures dans l'économie du pays. Notre travail consiste à explorer la réalité des éléments immatériels dans l'économie algérienne, et les efforts destinés pour les intégrer dans la chaîne de création de valeur, en vue d'améliorer la compétitivité des entreprises et diversifier l'économie. Selon les résultats, la contribution des immatériels dans l'économie nationale est très faible, et les efforts des pouvoirs et des entreprises sont insuffisants. Cependant, des efforts plus importants sont nécessaires, si l'Algérie souhaite tirer avantage des éléments immatériels.

Mots clé : *Éléments immatériels, Economie algérienne, Entreprises algériennes, Dépendance au secteur des hydrocarbures, Diversification de l'économie.*

* المؤلف المرسل: شرشافة إلیاس، charchafa.ilyas@gmail.com

تمهيد

رغم أن الأهداف التقليدية للسياسة الاقتصادية لم تتغير إلا أن تحقيقها يتطلب تبني إستراتيجيات تتلاءم والتحولت التي تعرفها البيئة الاقتصادية الحالية، في ظل عولمة النشاط الاقتصادي واندماج الأسواق العالمية بفعل الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمؤسسات العالمية، إضافة إلى التحالفات والاندماجات الإستراتيجية بين المؤسسات، وما نتج عن ذلك من زيادة المنافسة وتحولها من منافسة على المستوى الوطني إلى منافسة على المستوى الإقليمي والعالمي؛ وفي هذا الصدد يبرز تنويع الاقتصاد باعتباره أهم الإستراتيجيات المطروحة لمواجهة التحديات السابقة، وخصوصا بالنسبة للاقتصاديات التي تتميز بالتركيز السلي أو القطاعي.

أدى تدويل الإنتاج ثم بعد ذلك العولمة الاقتصادية إلى تطورات هامة في النشاط الاقتصادي، وخصوصا فيما يتعلق بالعناصر المستخدمة كمدخلات لتحقيق مختلف عمليات إنتاج السلع وتقديم الخدمات وكثافة استخدامها، والمخرجات الناتجة عن ذلك الاستخدام، فبعدما كانت الموارد الطبيعية أهم مصادر الثروة القومية وأهم مكونات المؤسسات والمجتمع، أصبح رأس المال المادي ممثلا في النقد والموجودات الثابتة أهم أصول المؤسسات والمجتمع، أما الآن فقد حل محلها الموارد غير الملموسة، التي تعد أهم مكونات الثروة القومية وأعلى موجودات المؤسسات. ويعكس ذلك التحولات التي مست النشاط الاقتصادي مع تزايد أهمية العناصر غير الملموسة باعتبارها موارد ضرورية لتحقيق مختلف العمليات الاقتصادية، وباعتبارها أصول إستراتيجية بغرض التميز والنمو، وما نتج عن ذلك من تغيرات جوهرية في عمليات توليد القيمة الاقتصادية، مما أثر من جهة على مكونات الثروة ومصادرها، كما أثر على أساليب إدارتها، وكذا طرق إدارة مختلف عمليات توليد القيمة من جهة أخرى.

استجابة للتطورات السابقة، عرفت العقود الثلاثة الأخيرة تركيزا كبيرا على العناصر غير الملموسة من طرف المسيرين، الذين اتجهوا نحو تكثيف الاستثمارات غير الملموسة وتطوير ممارسات لإدارتها، والحكومات التي اتجهت نحو دعم مشاريع البحث والتطوير، ووضع إجراءات تنظيمية بخصوص العلامات التجارية وحقوق الملكية (وباقى العناصر غير الملموسة)، حماية للمخترعين والمبدعين والمؤسسات مالكة هذه الحقوق، كما أصبحت تهتم بإنشاء مرابص خاصة بالعناصر غير الملموسة. ومن هذا المنطلق تبرز مشكلة هذا المقال، والتي تتمحور حول أهمية العناصر غير الملموسة كمصدر لتنويع الاقتصاد الجزائري، الذي يتميز بتبعية مفرطة لقطاع المحروقات، رغم البرامج التي تم تبنيها للحد منها؛ ومن أجل ذلك سوف نحاول التطرق لماهية العناصر غير الملموسة ومكوناتها، وأهميتها كمورد اقتصادي بالنسبة للمؤسسات، مع الإشارة إلى مظاهر تزايد هذه الأهمية، وواقع الاستثمارات في العناصر غير الملموسة، ليتم في الأخير الإشارة إلى واقع العناصر غير الملموسة في الاقتصاد الجزائري ومكانتها في المؤسسات الجزائرية.

1. ماهية العناصر غير الملموسة

تناولت الأدبيات العديد من المصطلحات للدلالة على العناصر غير الملموسة، والتي تستخدم للتعبير على نفس المحتوى، أو على مفهوم جزئي أو أشمل على غرار: الأصول غير الملموسة، الأصول المعرفية، رأس المال الفكري. ويؤكد (Jacob & al) على أن رأس المال الفكري هو أحد المؤشرات المعتمدة على نطاق واسع لقياس الأصول غير الملموسة، ويستخدم على المستويين الكلي والجزئي على حد سواء.¹ ويتفق (Guevara & Bounfour)² مع هذا الرأي، فحسبهما فإن مصطلح رأس المال الفكري يرتبط أكثر بقياس الأداء، حيث يعتبر مرجعا لتجميع وقياس مساهمة الأصول غير الملموسة في أداء المؤسسة، لأنه يسمح بالتركيز أكثر على العنصر البشري، المعرفة، المهارة... إلخ؛ أما مصطلح الأصل غير الملموس فذو بعد محاسبي، يشير إلى الاستثمارات غير الملموسة التي تم الاعتراف بها كأصول، مما يوحي بأن مفهوم رأس المال الفكري أشمل من مفهوم الأصل غير الملموس.

عل عكس ما سبق، هناك من يرى بأن المصطلحات السابقة تعبر على نفس المضمون، فحسب (Osterland)، فإن رأس المال الفكري هو أحد صور رأس المال المعرفي وأحد أشكال الأصول غير الملموسة، ويؤكد على أن

هذه المصطلحات تعبر على نفس المفهوم، غير أن مصطلح رأس المال الفكري هو الأكثر استخداماً. أما *(Lev)*³ فيستخدم المصطلحات السابقة بشكل مترادف، ويرى أن مصطلح الأصل غير الملموس يستخدم بكثرة في الأدبيات المحاسبية، ويستخدم مصطلح الأصول المعرفية من طرف الاقتصاديين، في حين يستخدم مصطلح رأس المال الفكري في الأدبيات الإدارية. واستناداً لذلك يتضح أن المصطلحات السابقة تدل على الجزء غير المرئي من قيمة المؤسسة، ممثلاً في الموارد التي لا يمكن إدراكها باللمس، لكنها تلعب دوراً مهماً في بقاء المؤسسة ونموها باعتبارها أحد المجالات الأساسية لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات إلى جانب إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة العمليات.

حسب *(Vernimmen)*⁴ فإن العناصر غير الملموسة تشمل الكفاءات والتقنيات والممارسات التي تسمح للمؤسسة بتحقيق عائد أعلى من العائد الأدنى المطلوب، والتي ليس لها في الغالب أي قيمة محاسبية، وتستخدم الشهرة لقياسها وتصحيح القيمة الدفترية للمؤسسة. وحسب *(Reid)* فإن العناصر غير الملموسة هي مجموع المعارف والمعلومات والمهارات والخبرات ذات القيمة الاقتصادية التي يمكن تطبيقها لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي.⁵ ومن جهته يرى *(Stewart)*⁶ أن العناصر غير الملموسة تمثل الموهبة والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات، وكذا الماكينات والشبكات التي تجسدها، والتي يمكن استخدامها لتوليد الثروة؛ وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الاستثمار غير الملموس والأصل غير الملموس ورأس المال غير الملموس.

• الاستثمار غير الملموس

تشمل الاستثمارات غير الملموسة جميع المصاريف التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على موارد غير ملموسة ضرورية لنموها وتطورها وتعزيز ميزتها التنافسية. وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن الاستثمار غير الملموس يشير إلى التكاليف الجارية، التي تتحملها المؤسسة على المدى الطويل في مجالات: البحث والتطوير، التسويق، التعليم والتدريب، وباقي الأنشطة الأخرى التي يكون الهدف منها تطوير المؤسسة. كما يتضمن تكاليف اقتناء الأصول غير الجارية المرتبطة بالاستثمارات غير الملموسة.

• الأصل غير الملموس

الاستثمارات غير الملموسة هي تدفقات يمكن قياسها خلال دورة معينة، أما الأصول غير الملموسة فهي مخزن الثروة المتراكم خلال عدة دورات، كما أن هناك جزء فقط من الاستثمارات غير الملموسة التي يتم الاعتراف بها كأصول، أما باقي الاستثمارات فيتم الاعتراف بها كمصاريف جارية في الدورة التي حدثت فيها، ويرجع ذلك إلى المبادئ المحاسبية، حيث لا تتوفر أغلب الاستثمارات غير الملموسة على شروط الاعتراف والإدراج المحاسبي، وهو ما يعتبر من العوامل التي كانت سبباً في بروز فجوة بين القيم الدفترية للمؤسسات وقيمتها السوقية.

• رأس المال غير الملموس

يمكن النظر للعناصر غير الملموسة أحياناً باعتبارها موارد، وهنا نكون بصدد رأس المال، كما يمكن النظر إليها أحياناً أخرى من منطلق توليد القيمة، وهنا نكون بصدد الأصل. وحسب *(Andriessen)* فإن الأصول غير الملموسة جزء من الموارد غير الملموسة، غير أن مفهوم الأصل يتطلب السيطرة والملكية وإمكانية القياس، في حين أن المورد مفهوم أوسع من ذلك؛⁷ كما أن رأس المال غير الملموس مفهوم اقتصادي يشمل جميع العناصر غير الملموسة سواء تم الاعتراف بها كأصول أو لا، سواء تم تحمل تكاليف للحصول عليها أو لا، فالعديد من البنود غير الملموسة لا تستوفي معايير الاعتراف المحاسبي، كما أن العديد منها لا تتطلب أي استثمارات مالية، وعليه فإن جزءاً مهماً من العناصر غير الملموسة لا تظهر في القوائم المالية للمؤسسات.

تعتبر المعرفة مكوناً أساسياً للعناصر غير الملموسة إضافة للمهارات والخبرات، لذا يُستخدم مصطلح "الاقتصاد المعرفي" للدلالة على التحولات التي مست النشاط الاقتصادي، وتزايد أهمية العناصر غير الملموسة؛ وللمورد البشري دور كبير في ذلك، باعتباره مصدراً للمعرفة والمهارات والخبرات، مما يستدعي الاهتمام به من خلال التعليم والتدريب، من أجل تفعيل الإبداع الذي يعتبر من أهم ركائز التميز والتكيف، وبالتالي ضمان نمو وتطور المؤسسات. وعليه

يمكن القول أن العناصر غير الملموسة هي مجموع الموارد التي ليس لها كيان مادي ملموس، وتساهم بشكل كبير في أداء المؤسسة، من خلال تفاعلها مع باقي الموارد في سياق النشاط، وتعتبر مصدرا هاما للتمييز وتوليد القيمة. تشمل العناصر غير الملموسة العديد من المكونات، وقد اختلفت الأدبيات في تحديدها وحصصها، غير أن أغلب الدراسات تقسم العناصر غير الملموسة إلى: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقتي؛ لكن هناك بعض الدراسات التي أضافت مكونين آخرين وهما: رأس المال الاجتماعي ورأس المال التعاوني.

• رأس المال البشري

يشمل كل ما يتعلق بالأفراد الذين يمتلكون المعارف الضمنية والأفكار والخبرات والمهارات، ولديهم القدرة على بناء العلاقات، فهم مصدر للإبداع والتجديد، وعامل للتمييز والنمو وتوليد القيمة. وحسب (*Grantham*) فإن رأس المال البشري يضم المعارف والمهارات والخبرات التطبيقية التي يمتلكها العاملون، ويعد محركا للإبداع وخصوصا تفاعله مع الزبائن، ويعبر عن قدرة المؤسسة على حل مشاكل الأعمال⁸؛ لكن ليس كل الأفراد يعتبرون رأسمالا بشريا، وإنما فقط أولئك الذين تمثل قدراتهم قيمة للمؤسسة، ويمكن إدماجها ضمن عمليات توليد القيمة.

• رأس المال الهيكلي (أو التنظيمي)

حسب (*Edvinsson & Malone*) فإن رأس المال الهيكلي يمثل كل ما يبقى في المؤسسة عندما يغادرها الأفراد، لكن لا يمكن العثور عليها في قوائمها المالية⁹. أما حسب (*Edvinsson*) فإنه يمثل المعارف الصريحة والضمنية المخفية والمجسدة في روتين المؤسسة وعملياتها، وأن نطاقه في حدود المؤسسة فهو يتضمن عملياتها والإبداع والملكية الفكرية والبنية التحتية وفلسفة الإدارة. أما (*Luthg*) فيرى بأنه كل شيء في المؤسسة يدعم العاملين في أداء عملهم، ويتضمن الأجزاء المادية للحواسيب والبرمجيات والعمليات والبراءات والعلامات، فضلا عن نظام المعلومات.

• رأس المال العلاقتي

هناك من يطلق عليه رأس المال الزبوني غير أن المصطلح الأول أفضل، لأن العلاقات مع الزبون هي إحدى أشكال رأس المال العلاقتي، وبالتالي فهو يشمل جميع العلاقات التي تربط المؤسسة بالأطراف الخارجية (الزبائن، الموردون، المساهمون، الدولة، المقرضون...إلخ)، والتي تعتبر عاملا مهما لنجاح المؤسسة واستمرارها، لذا يتطلب الأمر من المسيرين السهر على صيانتها وتوطيدها.

• رأس المال الاجتماعي (*Social Capital*)

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن رأس المال الاجتماعي هو شبكة مشتركة من المعايير المتفق عليها والقيم والتفاهم تسهل التعاون داخل المجموعات أو بينها. أما حسب (*Schiama & al.*) فهو قوة خفية راسخة في علاقات الأفراد والمؤسسات والأعوان الاقتصاديين تساهم في النمو، ويرى (*Manning*) أن رأس المال الاجتماعي هام لأغراض إدارة المعرفة¹⁰، وهو ما يدعم عمليات التعلم داخل المؤسسة، الأمر الذي يساهم في المحافظة على العناصر غير الملموسة الأخرى ونموها.

• رأس المال التعاوني (*Collaborative Capital*)

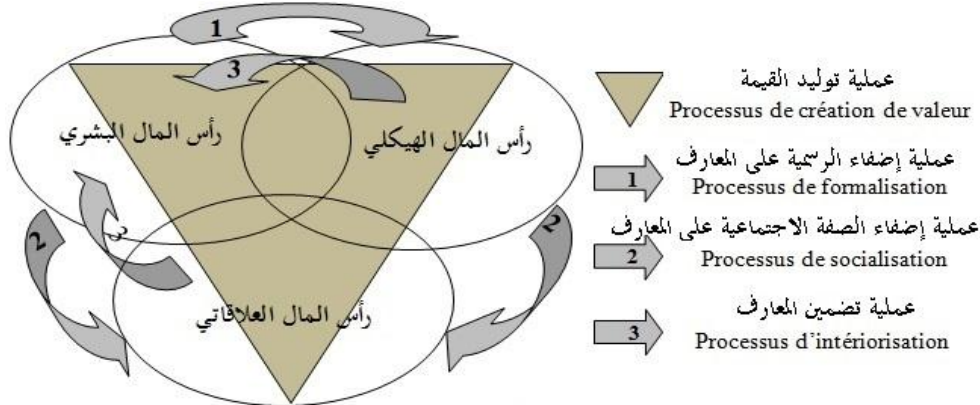
يستخدم هذا المصطلح باعتباره عملية ونظام علاقة بين مختلف مكونات العناصر غير الملموسة، ويمكن النظر إليه كشكل من أشكال التعاضد (*Synergie*) فيما بينها¹¹ فهو نتاج لتفاعلها، ويصعب بدونه تحقيق أي قيمة مضافة، لأن أغلب العناصر غير الملموسة لا يمكن أن تولد القيمة أو تحقق النمو منفردة، فهي بحاجة إلى التكتاف مع عوامل الإنتاج الأخرى، إذ لا تمتلك هذه البنود تأثيرا خاصا بها، ولكنها تلعب دورا محفزا، وبالنسبة لهذا المحفز الاقتصادي فإنه لا يُستنفذ بالضرورة ضمن العملية الإنتاجية، لكن بعكس ذلك يمكن أن يتزايد ويتطور مع الاستخدام.

2. أهمية العناصر غير الملموسة كمورد اقتصادي بالنسبة للمؤسسات

يفرض التصور المنبثق من "النظرة المرتكزة على الموارد"¹² (*Resources-Based View*) على المؤسسات أن تفهم بأن صياغة الإستراتيجية لا يتركز فقط على اتساقها مع الفرص والتحديات، وإنما أيضا على كفاءتها في تخصيص مواردها الاقتصادية. ووفقا لذلك تعتبر الخصائص المتميزة بين المؤسسات مصدرا للمزايا التنافسية والأرباح غير العادية، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالطريقة التي يمكن من خلالها اقتناء ومزج وتفعيل الموارد الضرورية لتطوير هذه المزايا والمحافظة عليها، وفي هذا الصدد يُنظَرُ للعناصر غير الملموسة باعتبارها موارد إستراتيجية مفتاحية.

لا يكفي وجود مكونات العناصر غير الملموسة لتحقيق قيمة مضافة، وإنما يجب أن تتفاعل وتتكامل بينها من أجل ذلك، حيث يعتبر رأس المال البشري مصدرا لرأس المال الهيكلي، كما أن تطوير هذا الأخير يتركز على رأس المال البشري، وفي المقابل يعتبر رأس المال الهيكلي البنية التحتية التي تسخرها المؤسسة لرأس المال البشري لتوفير مناخ مناسب للإبداع والتطوير،¹³ ويساهم تفاعل المكونين السابقين في نمو رأس المال العلاقتي، الذي يعتبر مصدرا للأرباح. وحسب (*Montalan & Vincent*) فإن تفاعل مكونات العناصر غير الملموسة ينتج عنه ما يعرف بالقيمة الجوهرية (*Valeur intrinsèque*) لرأس المال غير الملموس كما يتضح من الشكل (01)، الذي يميز بين ثلاث آليات لتوليد القيمة: (1) تحول معارف الأفراد إلى معارف صريحة متجسدة في هياكل المؤسسة وعملياتها، (2) توصيل المعارف الضمنية والمعارف الصريحة إلى الشركاء (3) إنتاج الأفراد لمعارف جديدة انطلاقا من المعارف الصريحة.

الشكل (01): توليد القيمة الجوهرية من خلال تفاعل مكونات العناصر غير الملموسة.



Source : Marie-Annick Montalan & Béatrice Vincent (2010), Proposition d'un modèle d'évaluation du capital immatériel pour les organisations transversales à l'hôpital : le cas des Equipes Mobiles de Gériatrie (EMG), *31^e Congrès de l'AFC : Crises et nouvelles problématiques de la Valeur*, Nice, France, p. 04.

• العناصر غير الملموسة كمصدر للمزايا التنافسية

تعتبر العناصر غير الملموسة أداة إستراتيجية كونها مصدرا للمزايا التنافسية، فمؤسسات اليوم تتنافس على أساس المعرفة والمعلومات والمهارات، من خلال التركيز على تطوير المنتجات وطرق الإنتاج وأساليب الإدارة، وتفعيل خدمات ما بعد البيع، والعمل على حمايتها في شكل براءات وحقوق ملكية فكرية، وهو ما يسمح لها بتنويع مصادر دخلها من خلال تقديم الخبرة والخدمات، ومنح تراخيص الإنتاج والبيع، وحقوق استخدام العلامات والأسماء التجارية. وهذا ما دعا (*Adanes Jerome*) أحد المدراء في شركة (*Shell*) النفطية إلى القول: "نحن ملتزمون بأن نصبح مؤسسة متعلمة، ونعتقد أن الميزة التنافسية تكمن في قابلية المستخدمين على التعلم بشكل أسرع"¹⁴.

تشكل العناصر غير الملموسة فارقا مهما بين المؤسسات، من خلال الإمكانيات التي تتيحها للإبداع والتحسين، ما يسمح بالتميز وتعزيز المركز التنافسي، فاستثمار الموارد العقلية والعمل على تفعيلها يحقق الأداء الفكري المؤدي إلى التفوق التنافسي، من خلال تحويل القيمة المهملة في عقول العاملين وولاء الزبائن والمعرفة الجماعية والنظم والعمليات

إلى رأسمال. كما أن البيئة التنافسية الجديدة سريعة التغير والمتسمة ببعولة الأسواق وشدة المنافسة وتغير الأذواق وتعدد الحاجات تدفع المؤسسات لتحسين جودة منتجاتها عن طريق الابتكار وتطوير الوظائف والعمليات.

• دور العناصر غير الملموسة في أداء المؤسسة وتوليد القيمة

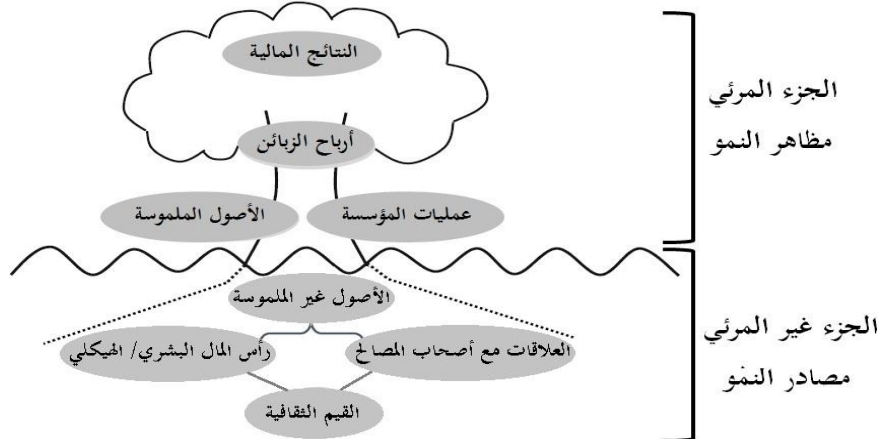
من المنظور الإستراتيجي توصف العناصر غير الملموسة بأنها الموارد التي تستخدم في إنتاج واستخدام المعرفة اللازمة لتعزيز قيمة المؤسسة، لذا فإن الأساس الذي تقوم عليه يتمثل في قدرتها على توليد القيمة الذي يعد قلب الإدارة الإستراتيجية، وهو ما جعل منها أحد الاعتبارات الأساسية عند صياغة الإستراتيجية، كما أصبحت عنصرا مهما ضمن أنظمة تقييم الأداء الحديثة، حيث تم بذل العديد من الجهود لإيجاد مقاييس مرجعية لتقييم أداء المؤسسات في مجال العناصر غير الملموسة، نظرا لمساهمتها في كافة مراحل سلسلة توليد القيمة.

• دور العناصر غير الملموسة في استمرار المؤسسة ونموها

أصبحت العناصر غير الملموسة في ظل البيئة الاقتصادية الحالية عاملا مهما للاستمرار والنمو، وفي هذا السياق ينظر (Edvinsson & Malone) للمؤسسة باعتبارها شجرة [الشكل (02)]، يتمثل جذعها وأغصانها في الخطط والعمليات والوثائق والموارد الملموسة، أما الأوراق والثمار فتعبر عن أداء المؤسسة بمختلف أبعاده. إن الحكم على هذه الشجرة من خلال ما يبدو فوق سطح الأرض فقط من جذع وأغصان وأوراق هو حكم غير سليم، فهناك جزء مهم من هذه الشجرة تحت الأرض، وهي الجذور التي تعبر عن الموارد غير الملموسة بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي لا يمكن الحكم على صحة وحيوية هذه الشجرة مستقبلا إلا بعد التأكد من الجذور والظروف المحيطة بها.

تعتبر العناصر غير الملموسة في المؤسسة بمثابة الجذور في الشجرة، فالحكم على الأداء المستقبلي للمؤسسة يتطلب التركيز عليها، فهي الجزء غير المرئي الذي يعتبر المحدد الأساسي لقيمة المؤسسة الحالية والمستقبلية. والمصدر الرئيسي لبقائها ونموها، إذ تلعب دور المحفز في ذلك من خلال عمليات الإبداع والتطوير والتحسين. أما باقي العناصر فتشكل الجزء المرئي من قيمة المؤسسة، وتعتبر مجرد مظاهر للنمو، والذي يتجلى في اقتناء موارد ملموسة جديدة، وزيادة نشاط المؤسسة وتوسيع عملياتها، مما ينعكس إيجابا على أرباحها، وبالتالي تحسين النتائج المالية. وحسب (Stewart) فإن ثلثي المؤسسات التي كانت ضمن قائمة أفضل 500 مؤسسة عام 1954 قد اختفت أو لم تعد كبيرة إلى درجة تحتفل فيها بذكرى تأسيسها، ليحل محلها مؤسسات صغيرة معتمدة على العناصر غير الملموسة.

الشكل (02): أهمية العناصر غير الملموسة في استمرار المؤسسة ونموها.



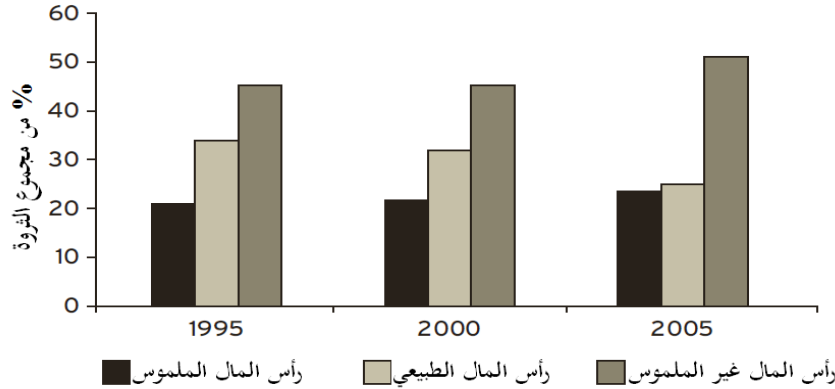
Source : Juergen H. Daum (2003), *Intangible Assets and Value Creation*, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, UK, p. 108.

3. مظاهر تزايد الأهمية الاقتصادية للعناصر غير الملموسة

يعتبر البنك الدولي من بين الهيئات التي أعطت اهتماما كبيرا لظاهرة تزايد أهمية العناصر غير الملموسة. من خلال تقريره الصادر عام 2006 وتقريره الصادر عام 2011، اللذين أبرزوا أهمية العناصر غير الملموسة ودورها بالنسبة

للمجتمعات ومساهمتها في الثروة، ورغم أن هذه الظاهرة تعرف رواجاً أكبر في الدول الأكثر دخلاً، إلا أنها مست أيضاً الدول ذات الدخل المتوسط والضعيف. فكما يبدو من الشكل (03) فإن العناصر غير الملموسة تشكل الجزء الأهم من ثروة الدول ذات الدخل الأقل من المتوسط، كما أن أهميتها عرفت تطوراً ملحوظاً منذ 1995 إلى غاية 2005، إلا أن هذا التطور يبقى محدوداً مقارنة بالدول الأكثر دخلاً.

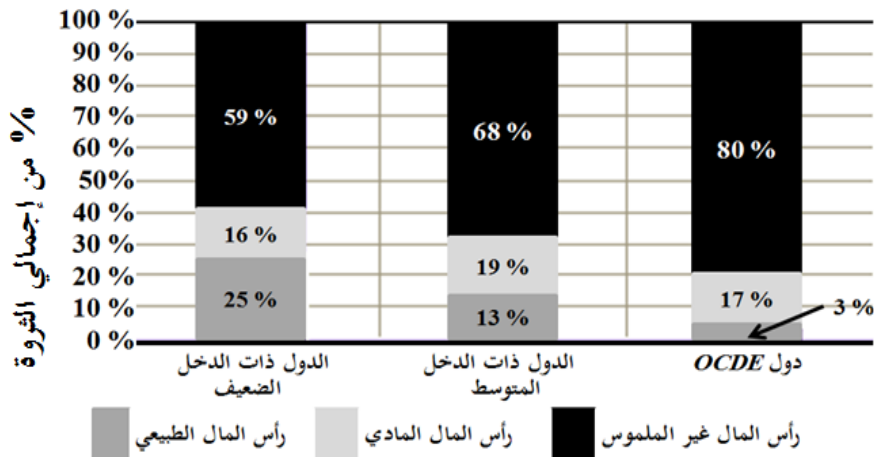
الشكل (03): تطور مكونات الثروة في الدول ذات الدخل الأقل من المتوسط بين 1995 م و 2005 م.



Source : The World Bank (2011), *The Changing Wealth of Nations*, The World Bank, Washington, p. 33.

حسب تقرير البنك الدولي لعام 2006 فإن مساهمة العناصر غير الملموسة في ثروة الدول تتناسب طردياً مع دخلها، فكما يتضح من الشكل (04) فإن العناصر غير الملموسة تشكل الجزء الأهم من ثروة الدول ككل (69% في المتوسط)، إلا أن نصيبها يختلف من مجموعة لأخرى، حيث يصل إلى 80% بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأكثر دخلاً، وينخفض تدريجياً بانخفاض الدخل، ليصل إلى 59% بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض.

الشكل (04): مكونات ثروة الدول وفقاً لمستوى دخلها.



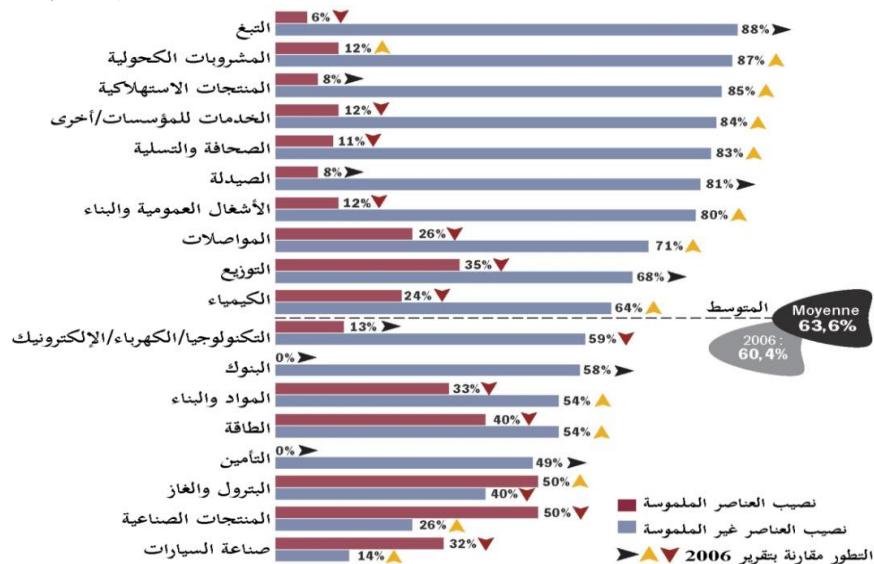
Source : The World Bank (2006), *Where is the wealth of Nations World Bank ?*, The World Bank, Washington, p. 04.

على المستوى الجزئي، ونظراً لعدم وجود مقاييس كمية تسمح بقياس جميع مكونات العناصر غير الملموسة، اعتمدت العديد من الدراسات على الفرق بين القيم السوقية للمؤسسات وقيمتها الدفترية كمقياس لها، إلا أن استخدام هذه المنهجية يتطلب الحذر، إذ يمكن أن تقودنا إلى نتائج مضللة، وخصوصاً في بعض الأوضاع الاقتصادية كحالة الأزمات، كما أن القيمة السوقية للمؤسسة تتحدد من خلال العديد من العوامل، وما العناصر غير الملموسة إلا إحداها.

ووفقا لهذه المنهجية، فإن جزء كبيرا من الفجوة بين القيم السوقية والقيم الدفترية للمؤسسات سببه تزايد أهمية العناصر غير الملموسة، ووجود العديد من البنود غير الملموسة التي لا يتم الاعتراف بها وإدراجها ضمن القوائم المالية، لأنها لا تستوفي متطلبات الاعتراف المحاسبي، بالرغم من أنها تلعب دورا مهما في تحديد قيمة المؤسسة¹⁵ وقد شهدت تلك الفجوة تزييدا مستمرا منذ نهاية الثمانينيات¹⁶ وهي الفترة التي عرفت بداية اهتمام مسيري المؤسسات بقياس العناصر غير الملموسة وإدارتها، كما عرفت تركيز الدول المتقدمة لاستثماراتها غير الملموسة.

حسب مكتب التدقيق (Ernst & Young) فإن العناصر غير الملموسة تمثل الجزء الأكبر من القيم السوقية للمؤسسات الأوروبية عام 2007 بنسبة بلغت 63.6% في المتوسط [الشكل (05)]، كما أن هناك حضورا للعناصر غير الملموسة في جميع القطاعات مع وجود تباين كبير بينها، حيث يحتل قطاع التبغ الصدارة بنصيب 88%، ويأتي قطاع السيارات في المركز الأخير بنصيب 14%. وحسب (Ernst & Young) دائما فإن نسبة العناصر غير الملموسة المدرجة في ميزانيات المؤسسات بلغت 34.3% في المتوسط، وهو ما يعني أن أغلب العناصر غير الملموسة لا يتم الاعتراف بها محاسبيا (65.7% في المتوسط)، وقد عرفت هذه النسبة تباينا كبيرا بين مختلف القطاعات، إذ يأتي قطاع السيارات في المقدمة بنسبة 62%، ويأتي قطاع الصناعات الصيدلانية في المؤخرة بنسبة 15%.

الشكل (05): نصيب العناصر غير الملموسة من القيمة السوقية للمؤسسات الأوروبية عام 2007.

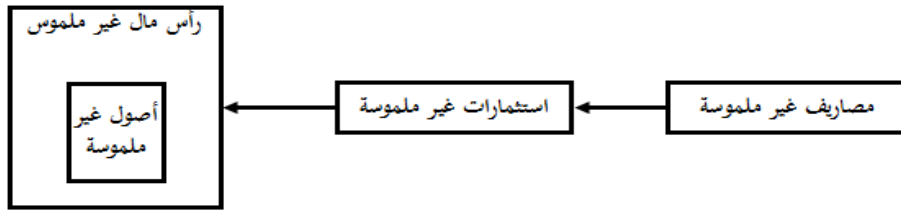


Source : Alexis Karklins-Marchay & al. (2008), *Capital immatériel :son importance se confirme*, Ernst & Young,p 04.

4. واقع الاستثمارات في العناصر غير الملموسة

عند تتبع ممارسات المؤسسات نلاحظ وجود علاقة قوية بين استثماراتها وأصولها، غير أن المشكلة تتجلى في صعوبة الانتقال من فكرة المصروف إلى فكرة الاستثمار، ومن ثم الانتقال إلى فكرة الأصل¹⁷، ويرجع ذلك إلى معايير الإدراج المحاسبي وصعوبة وتعقيد عملية التقييم المحاسبي للعناصر غير الملموسة. ويوضح الشكل (06) العلاقة بين مختلف العناصر غير الملموسة بدءا بتحمل المصاريف، التي تشكل في مجموعها الاستثمارات غير الملموسة، هذه الأخيرة يمكن أن يتم الاعتراف بها كأصول غير ملموسة، إذا استوفت معايير الاعتراف فقط، لذا فإن رأس المال غير الملموس يمكن أن يكون في شكل أصول أو عناصر غير مدرجة في القوائم المالية.

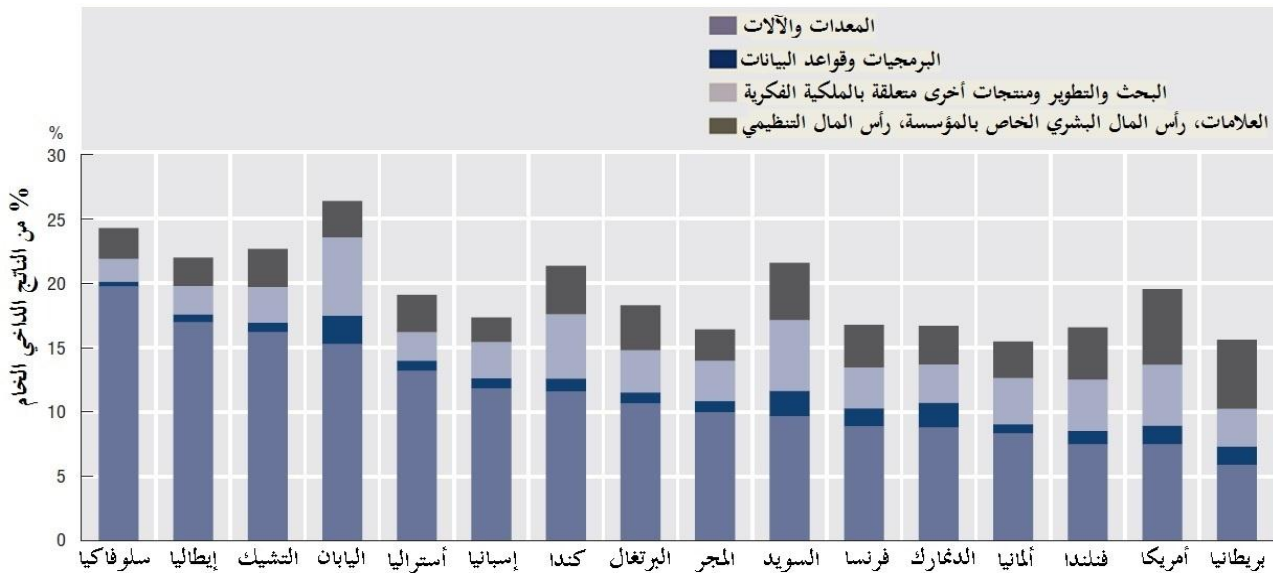
الشكل (06): العناصر غير الملموسة: من المصروف إلى الأصيل.



Source : Ahmed Bounefour (1998), *Le management des ressources immatérielles*, DUNOD, Paris, p. 27.

استجابة للتحويلات التي تعرفها البيئة الاقتصادية في الأعوام الأخيرة، أين أصبحت العناصر غير الملموسة أهم الموارد المولدة للقيمة وأهم مصادر الميزة التنافسية، اتجهت المؤسسات إلى تكثيف استثماراتها في العناصر غير الملموسة، حيث شهدت هذه الأخيرة نموا متزايدا مقارنة بالاستثمارات الملموسة؛ غير أن هذه الظاهرة تعتبر أكثر رواجاً في الدول المتقدمة، التي أصبحت مؤسساتها تعتمد بشكل كبير على العناصر غير الملموسة. وفي هذا الصدد تشير إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [الشكل (07)] إلى أن جزءاً مهماً من الاستثمارات في الدول المتقدمة هي استثمارات في العناصر غير الملموسة، رغم تباين هذه الظاهرة من دولة لأخرى.

الشكل (07): الاستثمار في العناصر غير الملموسة والعناصر الملموسة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

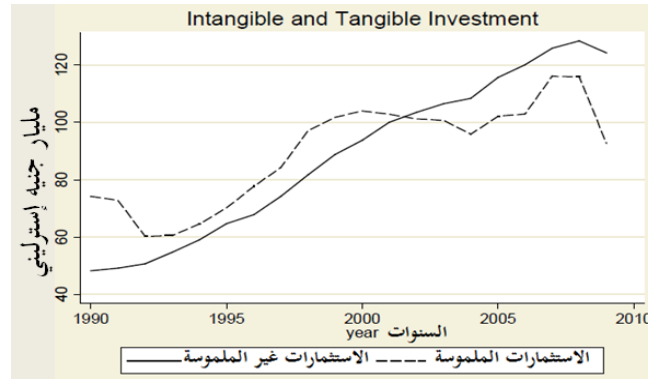


Source : OCDE (2010), *Mesurer l'innovation : Un nouveau regard*, EDITIONS OCDE, France, p. 22.

من الشكل (07) يتضح أن جزءاً مهماً من الاستثمارات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كانت في العناصر غير الملموسة، حتى أن بعض الدول كانت استثماراتها غير الملموسة أكبر من استثماراتها الملموسة، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وفنلندا والسويد، ما جعل هذه الدول الأكثر تقدماً والأكثر تحكماً في التكنولوجيا على مستوى العالم، مما ساهم في سيطرتها على جزءاً مهماً من السوق العالمي. وإلى جانب ذلك، تمثل الاستثمارات في البحث والتطوير والملكية الفكرية الجزء الأكبر من الاستثمارات غير الملموسة في كل الدول تقريباً. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين أهم الدول من حيث كثافة الاستثمارات غير الملموسة، هذه الأخيرة عرفت نمواً معتبراً منذ بداية الستينيات من القرن العشرين، لتتجاوز الاستثمارات الملموسة منذ بداية التسعينيات،¹⁸ وبلا شك فقد ساهم هذا النمو الكبير للاستثمارات غير الملموسة في جعل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأولى، وأكبر مصدر للمنتجات التكنولوجية والمعرفية في العالم. أما بريطانيا فلم تعرف ذلك إلا بعد عام 2000، كما

يتضح من الشكل (08)، بعد أن شهدت استثمارات غير الملموسة نموا متزايدا منذ بدايات التسعينيات، كما أن استثمارات الملموسة تعرف منذ عام 2007 تقريبا تناقصا معتبرا مقارنة بالفترات السابقة. ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن العناصر غير الملموسة ليست مجرد فجوة بين القيم الدفترية والقيم المحاسبية للمؤسسات، بل أصبحت واقعا تثبتته الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها المؤسسات والحكومات.

الشكل (08): الاستثمارات غير الملموسة والاستثمارات الملموسة في المؤسسات البريطانية بين 1990 و2010 .



Source : Peter Goodridge & al. (2012), *UK Innovation Index: Productivity and Growth in UK Industries*, Discussion paper 2012/07, Imperial College Business School, London, p. 26.

5. واقع العناصر غير الملموسة في الاقتصاد الجزائري

تمتلك الجزائر اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، هذا الأخير بلغت مساهمته 45% من الناتج الداخلي الخام، وبلغت مساهمته 97% من إيرادات العملة الصعبة، أما الجباية البترولية فتساهم بحوالي 55% من الإيرادات الجبائية الإجمالية، التي بلغت 3070,2 مليار دينار جزائري عام 2011،¹⁹ وكل ذلك جعل إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، وسياسات التنمية الاجتماعية ومختلف الخطط والبرامج تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من تصدير المحروقات، ويمتد تأثير ذلك إلى الوضعية السياسية للبلد التي أصبحت رهن التغيرات في أسعار المحروقات، الناتجة عن عمليات المضاربة في الأسواق المالية العالمية. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ينقصه التنوع لأنه يركز على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة، سواء من جانب المدخلات أو من جانب المخرجات.

تتميز الاقتصاديات المتطورة والصاعدة بتنوع أنشطتها وتعدد مصادر ثروتها، نتيجة لاعتمادها بشكل كبير على العناصر غير الملموسة، التي تعتبر المصدر الرئيسي للنمو وتوليد القيمة، كما أن استخدامها لا يقتصر على قطاع دون غيره، وإنما تختلف القطاعات الاقتصادية فيما بينها من حيث كثافتها، فهناك قطاعات تتطلب توظيف الموارد غير الملموسة أكثر من الموارد الأخرى، على غرار المؤسسات التكنولوجية ومؤسسات الإعلام والاتصال والمؤسسات المعرفية والمؤسسات الخدمية والمالية... إلخ؛ غير أن الشكل (05) يثبت أن ظاهرة العناصر غير الملموسة مست جميع القطاعات دون استثناء، فمن بين 18 قطاعا اقتصاديا في أوروبا هناك ثلاث قطاعات فقط كانت فيها الموارد الملموسة أكثر كثافة من الموارد غير الملموسة، وهي قطاع البترول والغاز وقطاع المنتجات الصناعية وصناعة السيارات.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري وبعكس الاقتصاديات المتطورة والصاعدة، فهو اقتصاد نامي يعتمد على الموارد الطبيعية والموارد الملموسة، أما مساهمة الموارد غير الملموسة فلا تزال ضعيفة أو محدودة جدا في أغلب القطاعات. فحسب تقديرات البنك الدولي فإن مساهمة الموارد غير الملموسة في الثروة الإجمالية لأغلب الدول المصدرة للنفط قريبة من الصفر، وغالبا ما تكون سالبة على غرار الجزائر، وفي هذا الصدد تعبر الثروة عن القيمة الحالية للاستهلاك المستقبلي، أما الموارد غير الملموسة فتعبر عن الثروة الصافية بعد طرح رأس المال الطبيعي ورأس المال الإنتاجي.²⁰

الجدول (01): مكونات الثروة في الاقتصاد الجزائري حسب تقديرات البنك الدولي.

إجمالي الثروة	رأسمال غير ملموس	أصول أجنبية	رأسمال إنتاجي	موارد							الثروة (دولار/فرد)	النسبة (%)	
				طبيعية	موارد حيوانية	منتجات زراعية	مناطق محمية	موارد غابية غير شجرية	موارد شجرية	أصول أحفورية			
18491	-3418	-	8709	13200	426	859	161	16	68	11670	2000	الثروة (دولار/فرد)	
100	-18,48	-	47,10	71,39	2,30	4,65	0,87	0,09	0,37	63,11	2000	النسبة (%)	
30249	2254	1135	11046	15815	1022	903	384	25	188	13293	2005	الثروة (دولار/فرد)	
100	7,45	3,75	36,52	52,29	3,38	2,99	1,27	0,08	0,62	43,95	2005	النسبة (%)	

Source : - The World Bank (2006), *Where is the wealth of Nations World Bank ?*, p. 159 & 174.

- The World Bank (2011), *The Changing Wealth of Nations*, p. 174.

من الجدول (01) يتضح أن الثروة في الجزائر عام 2000 كانت في مجملها عبارة عن موارد طبيعية بنسبة 71,39% وأصول إنتاجية بنسبة 47,10%. في حين كانت مساهمة الأصول غير الملموسة سالبة بقيمة -3418 دولار؛ أما عام 2005 ورغم تزايد أهمية العناصر غير الملموسة إلا أن مساهمتها كانت ضعيفة لم تتجاوز 7,45%. وكانت الحصة الأكبر من نصيب الموارد الطبيعية بسبة 52,29% والأصول الإنتاجية بنسبة 36,52%. وانطلاقاً من هذه البيانات يتضح أن مساهمة العناصر غير الملموسة في الاقتصاد الجزائري كانت ضعيفة جداً من جانب المخرجات، وهذا ما تؤكدته الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الوطني؛ فمثلاً بلغت مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج الداخلي الخام حوالي 4%. وحسب تقرير (McKinsey) لعام 2013 بلغت مساهمة قطاع الإنترنت في الناتج الداخلي الخام 0,8% ولا يختلف الأمر بالنسبة للتجارة الخارجية كما يتضح من الجدول (02).

الجدول (02): مساهمة خدمات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام الآلي في الصادرات الجزائرية.

السنوات	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من الصادرات)	3,47	2,97	3,00	3,41	2,73	1,84	1,77	1,88	1,50
منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (% من صادرات السلع)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,01	0,01
الإعلام الآلي والشبكات (% من الصادرات)	3,66	3,12	3,19	3,72	3,13	2,23	2,26	2,36	1,85
المنتجات عالية التكنولوجيا (% من صادرات السلع)	0,19	0,13	0,16	0,50	0,63	0,66	0,72	1,62	1,48

Source : Banque Mondiale (2015), Indicateurs du développement dans le monde.

انطلاقاً من المؤشرات الملخصة في الجدول (02) يبدو جلياً أن مساهمة الخدمات والمنتجات المعنية في الصادرات الجزائرية كانت ضعيفة جداً خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2013، وتتميز تلك الخدمات والمنتجات بأن إنجازها يتطلب الاعتماد بشكل مكثف على العناصر غير الملموسة؛ ففيما يخص منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن مساهمتها في صادرات السلع كانت معدومة؛ وفيما يخص خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجات وخدمات الإعلام الآلي والشبكات، فرغم أن مساهمتها في الصادرات عرفت تزايداً طفيفاً خلال الفترة، إلا أن تلك المساهمة تبقى ضعيفة جداً؛ أما فيما يخص مساهمة المنتجات عالية التكنولوجيا في صادرات السلع الصناعية فقد كانت ضعيفة جداً كما أنها عرفت تراجعاً خلال الفترة.

تعكس المؤشرات السابقة إغفال المسؤولين في الجزائر لدور العناصر غير الملموسة في الاقتصاديات الحديثة كمصدر للثروة والتنوع، كما تعكس الإهمال الذي تحضاه به من طرف المسيرين في المؤسسات. فحسب مؤشرات النمو الصادرة عن البنك الدولي فإن عدد الأفراد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة بلغ 168,12، أما عدد التقنيين لكل مليون نسمة فقد بلغ 34,09 عام 2005، في حين لا تتوفر أي بيانات عن الموارد المالية المخصصة للبحث

والتطوير أو المخصصة للإنفاق على باقي العناصر غير الملموسة. وحسب تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) لعام 2012 فإن الجزائر استثمرت 4,586 مليار دولار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عام 2011، منها 144 مليون دولار في تطوير البرمجيات و228 مليون دولار في خدمات الإعلام الآلي، غير أن الأمر يتطلب تسخير موارد مالية أكثر أهمية: فوفقا لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن الجزائر جاءت في المركز 118 من بين 143 دولة عام 2012، لتراجع إلى المركز 129 عام 2014، وهي مراكز جد متأخرة إذا قورنت بتونس التي جاءت في المركز 50 عام 2012، والمركز 87 عام 2014.²²

يعتبر "مؤشر الاقتصاد المعرفي" (KEI: Knowledge Economy Index) الأكثر استخداما لقياس مستوى اندماج الدول في الاقتصاد غير الملموس، وحسب هذا المؤشر فإن الجزائر احتلت المركز 95 عام 2008 متأخرة عن الكثير من الدول غير النفطية على غرار: لبنان، الأردن، تونس، مصر، والمغرب. وقد احتلت تونس المركز 72 أما المغرب فجاءت في المركز 92، وتعتبر الكويت الدولة العربية الأكثر اندماجا في الاقتصاد المعرفي، حيث جاءت في المركز 47 عالميا، تليها قطر في المركز 48، الأردن في المركز 62، عُمان في المركز 64، السعودية في المركز 69، مصر في المركز 83؛ أما في العالم الإسلامي فقد جاءت ماليزيا في المقدمة محتلة المركز 46 عالميا.²³

6. مكانة العناصر غير الملموسة في المؤسسات الجزائرية

تعتبر الوضعية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، وخصوصا فيما يتعلق بنقص التنوع والتبعية لقطاع المحروقات محصلة لعدم قدرة المؤسسات الجزائرية سواء كانت خاصة أو عمومية على التكيف مع التحولات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الحالية، التي تتميز بعولمة الأسواق وشدة المنافسة، مما يفرض على المؤسسات التركيز على الإبداع والتحسين والتطوير المستمر بغرض التميز وبالتالي البقاء والنمو، وكل ذلك يتطلب الاهتمام بالموارد غير الملموسة وإدارتها باعتبارها المصدر الرئيسي للتميز. غير أن المؤسسات الجزائرية التي مرت بعدة مراحل حساسة لم تولي اهتماما كافيا بهذا الجانب، فقد ساهمت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي في إضعاف إمكاناتها المتعلقة بالبحث والتطوير ومكتسباتها الناتجة عن التراكم التكنولوجي والمعرفي، كما ساهمت في تشتيت القدرات البشرية والمعرفة الضمنية المتراكمة خلال عدة سنوات.²⁴ ليتكرر ذلك مع عمليات الخصخصة التي مست عدة مؤسسات عمومية خلال نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة،²⁵ فرغم الدور الذي لعبته في إعادة الاعتبار للعديد من المؤسسات وتحسين أداؤها، بعد أن كانت تشكل عبئا على الخزينة العمومية، إلا أنها أدت إلى استنفاد رأس المال البشري للمؤسسات نتيجة تسريح جزء كبير من عمالها دون انتقاء للمهارات والكفاءات، كما ساهمت في القضاء على الخبرة المتراكمة، والتي تعتبر محصلة للتعلم المؤسسي. وما زاد الأمر سوء هو ضعف الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات غير الملموسة، فحسب مؤشرات النمو الصادرة عن البنك الدولي فإن نسبة المؤسسات الجزائرية التي توفر التكوين بشكل رسمي بلغت 17,30% فقط عام 2007.

إلى جانب التكوين، تعتبر البراءات والعلامات من أهم العناصر غير الملموسة نظرا لإمكانية حمايتها قانونا، ودورها في إعطاء ميزة تنافسية للمؤسسة، وما ينتج عنها من إيرادات سواء من خلال استخدامها لتصنيع المنتجات وبيعها وتقديم الخدمات، أو من خلال تأجيرها للغير في شكل رخص أو امتيازات، أو من خلال بيعها. لكن تلك الأهمية لم تتبلور لدى أغلب المؤسسات الجزائرية، التي لا تخصص استثمارات كافية لها كما يتبين من الجدول (03)، فالطلبات المقدمة للحصول على براءات الاختراع في الجزائر تعتبر قليلة إذا قورنت بمثلتها في الدول الصاعدة، حيث لم تتجاوز 119 طلب عام 2012، أما الطلبات المقدمة لتسجيل العلامات التجارية وحمايتها فتعتبر هي الأخرى ضعيفة بالمقارنة بعدد المؤسسات الناشطة على مستوى القطر الجزائري. ويمكن تأكيد ما سبق بالمؤشر الأخير في الجدول (03) والخاص بإيرادات العملة الصعبة مقابل حقوق استخدام الملكية الفكرية، والتي لم تتجاوز مليوني دولار عام 2006 وهي أعلى قيمة، لتشهد انخفاضا كبيرا خلال الفترة استقرار عند 770 ألف دولار عام 2013.

الجدول (03): البراءات والعلامات والملكية الفكرية في الجزائر.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
طلبات البراءات من طرف المقيمين	59	58	84	-	-	76	94	119	118
طلبات العلامات التجارية من طرف المقيمين	1676	2235	-	-	-	2070	2294	2332	1261
علاوات مقابل استخدام الملكية الفكرية (مليون دولار)	-	2	1,46	2,93	2,15	2,81	1,71	2,84	0,77

Source : Banque Mondiale (2015), Indicateurs du développement dans le monde.

لوقوف على حقيقة العناصر غير الملموسة في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، قمنا بفحص مدى مساهمتها في قيم المؤسسات، وذلك انطلاقا من القوائم المالية المنشورة في الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بلجنة مراقبة عمليات البورصة (COSOB).²⁶ وكما يتضح من الجدول (04) فإن التثبيات غير الملموسة تمثل نسبة ضعيفة جدا من قيم المؤسسات الجزائرية، لم تتعدى 0,431% خلال الفترة، ويمكن ملاحظة نفس الشيء خلال جميع السنوات، حيث لم تتعدى حصة التثبيات غير الملموسة نسبة 0,953% عام 2010 م، رغم أنها عرفت زيادة مهمة عام 2009 م، نتيجة لتبني النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية، هذه الأخيرة توصي بضرورة الاعتراف بالأصول غير الملموسة بشكل منفصل عن الشهرة قدر الإمكان، كما تتميز بمرونة كبيرة فيما يخص السياسات المحاسبية المتعلقة بها.

الجدول (04): مساهمة التثبيات غير الملموسة في قيم المؤسسات الجزائرية.

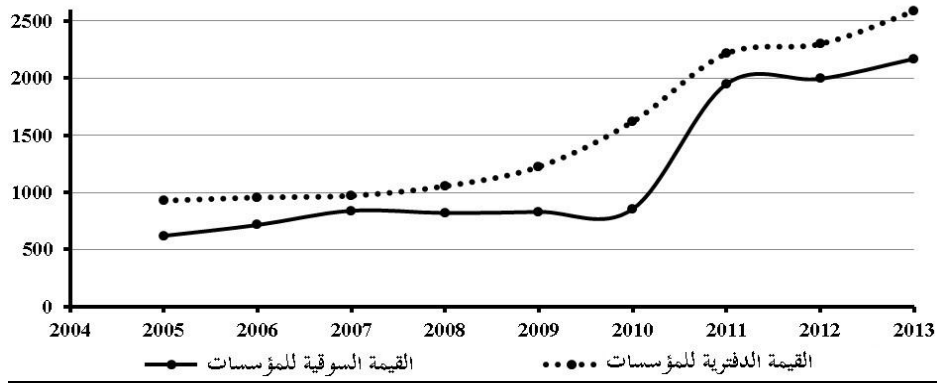
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2013 - 2005
حصة التثبيات غير الملموسة في قيم المؤسسات الجزائرية (%)	0,10	0,05	0,05	0,04	0,70	0,95	0,63	0,48	0,41	0,431

المصدر: بالاعتماد على القوائم المالية المتاحة في الموقع الإلكتروني للجنة مراقبة عمليات البورصة.

تعكس هذه النتائج عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية بالموارد غير الملموسة، وذلك ما يتبين من قوائمها المالية، فرغم أن النظام المحاسبي المالي الذي يعكس تعليمات معايير المحاسبة الدولية يتسم بمرونة أكبر فيما يخص العناصر غير الملموسة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، إلا أن ذلك لم ينعكس في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، فمثلا مؤسسة "صيدال" التي تنتمي إلى قطاع يعتمد بشكل كبير على العناصر غير الملموسة، كأشطة البحث والتطوير، العلامات، الرخص والبراءات... إلخ، لا تتعدى حصة العناصر غير الملموسة نسبة 0,4% من قيمتها. تجدر الإشارة إلى أن القوائم المالية المنشورة في الموقع الإلكتروني للجنة مراقبة عمليات البورصة لم تتضمن أي مبلغ للشهرة خلال الفترة، ويمكن تفسير ذلك محاسبيا بعدم قيام المؤسسات بأي عملية اندماج أو اقتناء، أما اقتصاديا فيمكن إرجاعه لعدم وجود أي فارق قيمة موجب يمكن إعازة للعناصر غير الملموسة التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وهو ما يتوافق مع الشكل (09) أين كانت القيمة الدفترية للمؤسسات أكبر من قيمتها السوقية خلال الفترة، مما أدى إلى بروز فجوة بينهما، بلغت أقصاها عام 2010، وتعكس هذه الظاهرة عدة عوامل ترتبط بمحيط المؤسسة الجزائرية، ومن أهمها ضعف اعتمادها على العناصر غير الملموسة، إضافة إلى وجود بعض العناصر غير الملموسة والعوامل الأخرى التي تؤثر سلبا على قيمها، لكن لا يتم الاعتراف بها في قوائمها المالية.

الشكل (9): تطور القيمة الدفترية للمؤسسات الجزائرية مقارنة بقيمتها السوقية.

الوحدة: دينار جزائري.



المصدر: بالاعتماد على القوائم المالية المتاحة في الموقع الإلكتروني للجنة مراقبة عمليات البورصة.

بغرض التخفيف من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، والسعي لتنويعه وزيادة الصادرات غير البترولية، حاولت السلطات الجزائرية التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعمها ومرافقتها بما يتيح إعدادها للتكيف مع التحديات التي تواجهها في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، وذلك بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى المفاوضات من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذا اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. هذه التحديات سوف ينتج عنها بالضرورة زيادة المنافسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من طرف مؤسسات ناشطة في اقتصاديات أكثر تطوراً وأكثر اندماجاً في الاقتصاد الرقمي أو المعرفي، كما تعتمد بشكل كبير على العناصر غير الملموسة في عملياتها. ومن أجل ذلك، تم اعتماد عدة مخططات لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتعاون مع بعض الهيئات الإقليمية والدولية، على غرار الاتحاد الأوروبي وندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، هذه المخططات تعتبر بمثابة أنظمة متكاملة تسمح للمؤسسة بالاستمرار والنمو من خلال تحسين تنافسيتها، وتميزها باهتمامها الكبير بالعناصر غير الملموسة، وأهمها:²⁷

- "المخطط الوطني لتأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، الذي تم إطلاقه عام 2007 وتضمن أربع محاور، أما الموارد المالية المعتمدة في هذا المخطط فوُجّهت للمؤسسات الخاصة من أجل تمويل العناصر غير الملموسة بالدرجة الأولى (*Le programme national de mise à niveau de la PME algérienne*).
- "مخطط دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال" (*PME II*)، الذي تم وضعه من طرف الجزائر والاتحاد الأوروبي عام 2009، ويهدف إلى تطوير وعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم تنافسيتها، وحُصِّصَ لتمويل أنشطة الاستشارة والتكوين والدراسات.
- "المخطط الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (*Le programme national de mise à niveau des PME*)، الذي قامت بإدارته "الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (*ANDPME*) خلال المخطط الخماسي من 2010 إلى 2014، وكان الهدف منه إعداد المؤسسات الوطنية لمواجهة المنافسة العالمية وتنويع صادراتها، ومن أجل ذلك تم تحديد مجموعة من الإجراءات العملية مست أربع مجالات من بينها "الاستثمارات غير الملموسة"، حيث شمل الدعم 80% من قيمة الاستثمارات غير الملموسة، في حين لم يشمل سوى 10% فقط من قيمة الاستثمارات الملموسة، غير أن الإنجازات الملخصة في الجدول (05) لم تكن في مستوى الدعم، حيث كانت الكفة لصالح الاستثمارات الملموسة بسبب 87,48% من إجمالي الاستثمارات المحققة، وهي نسبة جد مرتفعة إذا قورنت بالاستثمارات غير الملموسة التي لم تتجاوز نسبة 12,52% من إجمالي الاستثمارات، رغم الدعم الكبير الموجه لهذه الأخيرة.

الجدول (05): الاستثمارات المنجزة في إطار المخطط الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PNMNPME).

مجموع الاستثمارات	الاستثمارات غير الملموسة					الاستثمارات الملموسة	القيمة (مليون دج)
	البرمجيات	الدراسات	الدعم التقني	التكوين	دعم ضمان الجودة		
7426	930	122	239	108	139	321	6496
%100	% 12,52						% 87,48

Source: Youcefi Rachide & al. (2013), L'évaluation de la mise à niveau des PME en Algérie, *Colloque internationale : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique*, Université Sétif 1, 11 & 12 Mars, p. 13.

الخلاصة

يعتبر الاستثمار في العناصر غير الملموسة وإدارتها بغرض تطويرها وتفعيلها من أهم الإستراتيجيات المنتهجة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كنتيجة للتحويلات التي شهدتها البيئة الاقتصادية منذ سبعينيات القرن العشرين بسبب العولمة، التي أدت إلى تزايد المنافسة على المستوى الدولي بين المؤسسات والاقتصاديات، وهو ما أدى إلى تراجع أهمية الموارد الطبيعية والموارد الملموسة كمصدر للثروة، أو كمصدر للتفوق التنافسي الذي يرتكز على التكاليف بشكل كبير، لیتجه الاهتمام منذ نهاية الثمانينيات إلى الموارد غير الملموسة كمصدر للتميز التنافسي الذي يرتكز على الجودة والإبتكار والإبداع والتطوير كمصدر للتنوع الاقتصادي وزيادة تنافسية الصادرات. ومن هذا المنطلق عملت الحكومات على تشجيع الاستثمارات غير الملموسة، من خلال الموارد المالية المعتبرة المخصصة لدعمها في المشاريع العمومية والخاصة، إضافة إلى التشريعات الموجهة لتنظيم العناصر غير الملموسة وحمايتها، أما على مستوى المؤسسات فقد أصبحت إدارة العناصر غير الملموسة أحد أهم مكونات العملية الإدارية في المؤسسات الرائدة.

رغم الدور الذي أصبحت تلعبه العناصر غير الملموسة في الاقتصاديات الحديثة، إلا أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصاديات النامية التي مازالت تركز على الموارد الطبيعية (وخصوصا النفط) والموارد الملموسة، مما جعله يعاني من تبعية التركيز السلي والقطاعي، لذا فإن أغلب الصادرات الجزائرية عبارة عن محروقات، بسبب ضعف تنافسية باقي السلع وباقي القطاعات في السوق العالمي، كما أن أغلب إيرادات الدولة من العملة الصعبة مصدرها الصادرات النفطية، في حين تشكل الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل موازنة الدولة. وترجع هذه الوضعية التي يمر بها الاقتصاد الوطني إلى عدم الاهتمام بالعناصر غير الملموسة باعتبارها موارد اقتصادية وخصوصا على مستوى المؤسسات، فرغم الجهود التي بذلتها الدولة في مجال التعليم والتكوين ودعم البحث، وفي مجال تأهيل المؤسسات ودعم استثماراتها غير الملموسة، إلا أن ذلك لم ينعكس في أداء الاقتصاد الذي مازال غير منوع ويرتكز على المحروقات.

بما أن النشاط الاقتصادي في الجزائر يتميز بضعف اعتماده على العناصر غير الملموسة، سواء من جانب المدخلات أو المخرجات، فإن تفعيل هذه الموارد والاستثمار فيها وإدارتها بغرض إدماجها ضمن سلسلة القيمة، يعتبر من الحلول المتاحة لمعالجة مشكلة التركيز التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتخفيف من مستوى التبعية لقطاع المحروقات. لأن الموارد غير الملموسة تركز على الإبداع والتطوير والتحسين والمعرفة وبناء العلاقات الجيدة، ثم تجسيد ذلك في شكل براءات وعلامات وأسماء تجارية ورخص، وهو ما يسمح بالتميز والتفوق التنافسي؛ وإلى جانب ذلك لا تخضع أغلب الموارد غير الملموسة لتناقص الغلة، فهي لا تستنفذ بالاستخدام بل غالبا ما تزايد، كما أن تأثيرها يمس جميع القطاعات والمؤسسات دون استثناء؛ ورغم أن الاستثمارات غير الملموسة تتطلب اعتمادات مالية ضخمة إلا أن الكثير من العناصر غير الملموسة لا يتطلب الحصول عليها تحمل أي تكاليف، مما لا يتيح إدراجها ضمن القوائم المالية. ومن أجل تفعيل العناصر غير الملموسة وإدراجها ضمن سلسلة توليد اقتصادية فإن ذلك يتطلب:

- الاهتمام بالتعليم والتكوين بجميع مستوياته، سواء كان مهنيا أو أكاديميا، سواء كان تابعا للقطاع العام أو القطاع الخاص، والحرص على ضرورة تكييف التعليم العالي والتكوين المهني ليتوافق مع متطلبات الشغل في

- المؤسسات الاقتصادية، ولتتوافق أيضا مع التطورات العلمية والتقنية التي يعرفها العالم، والممارسات الحديثة في المؤسسات، وذلك من أجل توفير المورد البشري الذي يعتبر أهم العناصر غير الملموسة، كما يعتبر المحرك بالنسبة لجميع الموارد الاقتصادية سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة.
- تخصيص موارد مالية كافية للبحث والتطوير كما هو الحال في الدول الصاعدة والمتطورة، ووضع برامج هادفة للبحث والتطوير ومتابعة تنفيذها وتطبيق نتائجها، إضافة إلى دعم أنشطة البحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث المتخصصة ومرافقتها.
 - تشجيع المؤسسات الاقتصادية على الاهتمام بالعناصر غير الملموسة، ودعم الاستثمارات غير الملموسة ماليا ومرافقتها تقنيا، وتوفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لذلك.
 - إنشاء مرصد خاص بالعناصر غير الملموسة يهتم بجميع القضايا المرتبطة بها، كتطوير المفاهيم وتنظيم الملتقيات والندوات وتقديم الخبرة والاستشارة، كما هو الحال في الدول المتطورة، على غرار فرنسا التي عرفت إنشاء "مرصد العناصر غير الملموسة" (*L'Observatoire de l'Immatériel*) عام 2007.
 - تخصيص جوائز سنوية للمؤسسات الرائدة في مجال إدارة العناصر غير الملموسة.
- ترتبط هذه الاقتراحات بالسلطات الحكومية على مستوى الاقتصاد ككل، أما على مستوى المؤسسات الاقتصادية فإن تفعيل العناصر غير الملموسة والاستفادة منها يتطلب:
- الاهتمام بالتكوين والتدريب المستمرين للمسيرين والمستخدمين سواء كانوا إطارات أو عمال تنفيذيين، وتخصيص موارد مالية معتبرة من أجل ذلك، لأن البشر هم المورد الاقتصادي الأهم في المؤسسة.
 - ضرورة تسجيل المؤسسات الاقتصادية لأسمائها وعلاماتها التجارية واختراعاتها لدى المعهد الوطني للملكية الفكرية من أجل الاستفادة من المزايا الناتجة عن ذلك، ومنع الغير من استخدامها دون ترخيص منها.
 - الاهتمام بمشاريع البحث والتطوير وإنشاء قسم أو مصلحة خاصة بذلك، من أجل تحسين عمليات المؤسسة ومنتجاتها وتحديثها باستمرار، بما يتيح مجابهة ديناميكية البيئة الاقتصادية وسرعة تغيرها، سواء فيما يخص المنتجات والخدمات أو الاحتياجات والرغبات.
 - تطوير نماذج لإدارة العناصر غير الملموسة والاهتمام بقياس الأداء غير الملموس للمؤسسة والإفصاح عنه.

- الهوامش والمراجع:

- ¹ نقلا عن: رضا إبراهيم صالح (2009)، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1 - 4 نوفمبر، ص. 07.
- ²) Daniel Guevara & Ahmed Bounfour (2011), Monitoring intellectual capital: A case study of a large company during the recent economic crisis, The European Chair on Intellectual Capital Management, Working Paper Series, N°. 2011-3A, p. 02.
- ³) B. Lev (2001), Intangibles: management, measurement, and reporting, Brookings Institution, USA, p. 05.
- ⁴) Pierre Vernimmen (2011), Corporate Finance: Theory and Practice, 3rd ed, John Wiley Sens, UK, p. 754.
- ⁵ أنظر: عبد الله كاظم (2008)، أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (10)، العدد (3)، ص. 65.
- ⁶) توماس أ. ستوارت (2004)، ثروة المعرفة: رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين، ترجمة: علا أحمد إصلاح، الدار الدولية، القاهرة، ص. 31.
- ⁷) Voir : Daniel Guevara & Ahmed Bounfour (2011), Op.cit., p. 02.
- ⁸ أنظر: لطيف عطية (2008)، رأس المال الفكري وإدارة المعرفة: العلاقة والأثر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (10)، العدد (3)، ص. 149.

- ⁹) Check: Petros A. Kostagiolas & Stefanos Asonitis (2009), Intangible assets for academic libraries: Definitions, categorization and an exploration of management issues, *Library Management*, Vol. 30, Iss. 6, p. 421.
- ¹⁰) Check: Mohammad Alipour (2012), The effect of intellectual capital on firm performance: an investigation of Iran insurance companies, *Measuring Business Excellence*, Vol. 16, Iss. 1, p.p. 55 - 56.
- ¹¹) Anne H. Koch (2005), Exploiting Intellectual and Collaborative Capital for Innovation in Knowledge-Intensive Industries, *Collaborative Capital: Creating Intangible Value (Advances in Interdisciplinary Studies of Work Teams)*, Vol. 11, Elsevier Ltd., p: 75, 80 & 81.
- ¹²) Voir : Hamadi Matoussi & Ahmed Zemzem (2004), investissements immatériels et création de valeur : étude empirique sur le marché français, *25^e Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité : Normes et Mondialisation*, France, p. 03.
- ¹³) Imen Mhedhbi (2010), *Capital immatériel : interaction et création de valeur. Cas d'entreprises tunisiennes*, thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université Jean Moulin Lyon 3, France, p. 58.
- ¹⁴) نقلا عن: الهادي بوقلقول (2009), أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، التواصل، العدد (24)، ص. 96.
- ¹⁵) Thésaurus-Bercy (2011), *Référentiel Français de mesure de la valeur extra-financière et financière du capital immatériel des entreprises*, Ministère français de l'économie, des finances et de l'industrie, p. 06.
- ¹⁶) Lindsay Moore & Lesley Craig (2008), *Intellectual Capital in Enterprise Success: Strategy Revisited*, John Wiley & Sons Inc., New Jersey, USA, p. 29.
- ¹⁷) Ahmed Bounefour (1998), *Le management des ressources immatérielles*, DUNOD, Paris, p. 27.
- ¹⁸) Check: Carol A. Corrado & Charles R. Hulten (2010), How do you Measure a "Technological Revolution"?, *American Economic Association meetings*, Atlanta, Georgia, January 15, 2010, p. 20.
- ¹⁹) KPMG (2012), *Guide to investing in Algeria*, 2013 edition, KPMG Algérie SPA, p. 23.
- ²⁰) The World Bank (2006), *Where is the wealth of Nations World Bank ?*, The World Bank, Washington, p. 04.
- ²¹) Rachid Jankari (2014), Les technologies de l'information au Maroc, en Algérie et en Tunisie Vers une filière euromaghrébine des TIC ?, *Etudes & analyses*, Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen, p. 10.
- ²²) Ibid., p. 10 & 34.
- ²³) Abdelkader Djeflat (2008), L'économie fondée sur la connaissance, In *L'Algérie de demain Relever les défis pour gagner l'avenir*, Fondation Friedrich Ebert, Alger, p. 06.
- ²⁴) Ibid., p. 04.
- ²⁵) Lyazid KICHOU (2011), Privatizations in Algeria: An institutional economic analysis of the failed privatization process, *EAST-WEST Journal of Economics and Business*, Vol. 14, N°. 01, p.p. 118-119
- ²⁶) Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse : <http://www.cosob.org>.
- ²⁷) للإطلاع على برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن العودة إلى:
- Bouira Nora (2014), *Développement et perspectives des PME algériennes*, Mémoire de Magister en Management, Université d'Oran, Oran, p. 69-71.
 - Bouri Nassima (2013), *Compétitivité et mise à niveau des PME : Logique et résultats ?*, Mémoire de Magister en Management, Université d'Oran, Oran, p. 180-229.